مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

أثر التنوع الثقافي والعرقي على الاستقرار السياسي للدولة " رواندا أنموذجا"

The impact of cultural and ethnic diversity on the political stability of the country " Model of Rwanda"

المهدي سلطاني[1]* ، محمد دحماني[2]

[1] مخبر التمثلات الثقافية والفكرية–جامعة مولود معمري، تيزي وزو . الجزائر.
soltani.mehdi02@gmail.com
[2] مخبر الحقوق والعلوم السياسية –جامعة عمار ثليجي، الأغواط . الجزائر.
dahohamo@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2020/06/02	تاريخ القبول: 2020/08/20	تاريخ النشر: 2020/09/01

* المؤلف المرسل

الملخص

يعد مفهوم الإستقرار السياسي من بين المفاهيم المعقدة، والتي تتسم بالغموض، نتيجة للصفة النسبية التي تتصف بها، فالعامل الذي يجعل بعض الدول تحقق الإستقرار السياسي يكون أحياناً سبباً في الفوضى وعدم الإستقرار لدول أخرى، إذ نجد على سبيل المثال عامل التنوع الثقافي والعرقي سببا في قوة وصلابة بعض الدول، في حين يكون مصدر الهشاشة والفوضى في دول أخرى.

هذه الدراسة تُعنى بأحد النّماذج النّاجحة التي استطاعت أن تجسد الإستقرار السياسي على أرض الواقع والمتمثلة في دولة رواندا، هذه الأخيرة التي عرفت كيف تحقق الإستقرار السياسي، عن طريق الإدارة الرشيدة لكل هذه المتغيرات الثقافية والعرقية، كما تمكنت من تحويلها من مصدر للهشاشة والتفكك إلى مصدر للقوة والوحدة، رغم أنها عاشت على مسرح الإبادة والقتل وكل أنواع الجريمة، إلاّ أنها صارت اليوم تتنعم بالوحدة والإستقرار والتنمية.

الكلمات المفتاحية: التنوع الثقافي، التنوع العرقي، رواندا، الإستقرار السياسي، الإدارة والتسيير.

Abstract

Political stability is a concept that is difficult to define and is part of the complex concepts. It is characterized by its ambiguity and that is due to its normativeness.

A factor that can help some countries establish their political stability may be an obvious reason for chaos and instability in other countries. Cultural and ethnic diversity instead of variety is a cause of strength and stability of certain countries and yet it can be a source of fragility and instability in others.

This study is interested in one of the successful models that was able to maintain political stability on the ground and that is the Republic of Rwanda. This country knew how to establish political stability by the good, rational governance of all ethnic and cultural variables. It was able to transform this variety from a source of fragility and disintegration to a source of strength and unity despite the fact that this country suffered from genocide, murder and crimes of all sorts, it is now endowed with unity, stability and development.

Key words: Cultural diversity, ethnic diversity, Rwanda, Political stability, management and administration.

مقدمة

القارة السمراء هي تسمية لطالما أطلقت على إفريقيا من طرف الكثير من الإفراد والمجتمعات، وأصبحوا يتغنّون بها في العديد من المحافل الدولية خاصة في المناسبات الرياضية مثل كأس العالم أو كأس إفريقيا للأمم، ارتبط هذا الاسم أيضا بالفقر والجوع والحروب الأهلية، الصراعات القبلية والأثنية، النزاعات الهوياتية والثقافية بين شعوب البلد الواحد، هذه التصورات والتمثلات التي تعطى عن إفريقيا لم تأتي من فراغ وليست رغبة في تهميشها أو في إعطاء تلك الصورة النمطية السلبية عنها، وإنّما كانت هذه الأخيرة في الحقيقة مسرحا لكل ما ذكرناه سابقا، بالإضافة إلى أنها كانت من بين المستعمرات التي تصارعت عليها الدول العظمى عبر العصور .

كما يُعد التنوع الثقافي و العرقي ظاهرة عالمية، تتغلغل في أعماق الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، والفارق يكمن في أن الدول المتقدمة أمسكت بخيوط الحل لهذه الظاهرة وتمكنت من تحكيمها لتكون قوة يُستفاد منها في نمو وتقدم أوطانهم؛ بينما الدول النامية لا تزال تتخبط في السيطرة على مخارج هذه الظاهرة وهذا التنوع في بلدانهم، ويمكننا القول أن للتنوع الثقافي والعرقي وجهان متناقضان هما الإستقرار، والإضطراب ، فإذا ما استطاعت الدول احتواء هذا التنوع ، وإذابة الفوارق بين العرقيات المختلفة، وصهرها في بوتقة الوطن الواحد، خرجت لنا محصلة حتمية، ألا وهي: الإستقرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

لكن ومع كل هذا، فأحيانا أطراف المعادلة والمتغيرات في الرياضيات تتغير بتغير بعض المعطيات، وهناك بعض الدول التي سجلت انفتاحا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وقفزة نوعية على جميع الأصعدة في هذه القارة، وتستحق أن تكون موضوع دراسة الخبراء والباحثين، وتسليط الضوء على التحديات والإيجابيات دون التركيز على الإخفاقات والسلبيات. لهذا ارتأينا في هذه الدراسة التوقف عند دولة رواندا التي تعتبر نموذج للإنجاز والعمل والتطور الذي أبهر العالم، والذي يمكن أن يصبح مثالا ونموذجا تقتدي به دول أخرى عايشت ربما نفس الأزمات أو الظروف.

لذلك فإن الحديث عن إدارة التنوع الثقافي في دولة رواندا أصبح ضرورة حتمية لأهل التخصص ،بعد أن كانت البلاد تعيش في مخلفات الإبادة ومأزق التنوع العرقي والثقافي، ناهيك عن الصراعات الحضارية والأطماع الإستعمارية التي تجاذبتها الأطراف المتحاربة من كل حدب وصوب، هذه الدولة التي استطاعت بفضل قيادتها الرشيدة أن تحقق الوحدة الوطنية، والنمو الإقتصادي في وقت قياسي ما هو إلا انعكاس واضح لإستثمارها للعنصر البشري الذي يعد أغلى الثروات التي تمتلكها الأمم، كما نجحت في تحقيق الإندماج الوطني والوحدة والمصالحة بين أفراد المجتمع ، لقد تمكنت رواندا في إدارة مجتمع متنوع الأعراق والأديان فأدت ظاهرة التنوع الثقافي مع مبدأ احترام الكل لثقافة الأخر إلى رواندا آمنة ومستقرة.

إشكالية الدراسة وأسئلتها

يعد التنوع الثقافي والعرقي من أهم وأخطر التحديات التي واجهت الدولة الرواندية في عهد الرئيس بول كاغامي[1] من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية، حيث كانت تعاني دولة رواندا من صراعات دامية ومجازر

جماعية بين القبائل المكونة للمجتمع الرواندي، وماهي إلا مخلّفات الإستعمار الألماني والبلجيكي، مما أدى إلى تدني المستوى العلمي والاجتماعي والاقتصادي في جميع المجالات، كما انتشر الفقر والأمية والأمراض وأصبحت بؤرة للقتل في ظل غياب سلطة رشيدة وحكيمة تحول هذا التنوع الثقافي واللّغوي من محور صراع إلى محور توافق ووحدة وطنية.

ولذلك كان لابد من دراسة التجارب الناجحة في إدارة التعدد العرقي، في دولة رواندا خاصة بعد انتخاب الرئيس كاغامي، الذي استطاع أن يستغل عامل التنوع الثقافي والعرقي فجعله كمصدر قوة لها، من أجل تحقيق الإستقرار السياسي الذي هو أيضاً يعد عامل أساسي في تحقيق التنمية وانطلاقا مما سبق قمنا بصياغة الإشكالية كالتالي:

إلى أي مدى استطاعت رواندا تفعيل التنوع الثقافي وترشيده لتحقيق الاستقرار السياسي؟

وللإجابة على الإشكالية العامة لهذه الورقة البحثية، جاءت أسئلتنا الفرعية على النحو التالي:

-ما هو مفهوم التنوع الثقافي والعرقي؟

-ما هو مفهوم الاستقرار السياسي؟

-ما هي التكوينات الثقافية والعرقية المختلفة المكونة للمجتمع الرواندي؟

-ما هي الآليات التي انتهجها الرئيس كاغامي في إدارة هذا التنوع الثقافي والعرقي لتحقيق الاستقرار السياسي؟

أهمية الدراسة

تشغل قضية التنوع الثقافي والعرقي في الوقت الراهن مساحة كبيرة من تفكير المجتمع الدولي، حيث ظهرت وبقوة في الآونة الأخيرة على الساحة السياسية الدولية، فهناك الكثير من القضايا المتشعبة ذات الصلة بالعرقيات والتي أصبحت تهدد استقرار الكثير من الدول وأمنها القومي أو علاقاتها الدبلوماسية مع دول مجاورة.

كما تتمثل إشكالية هذه الدراسة في البحث عن العلاقة الموجودة بين التنوع الثقافي والعرقي، والنظام السياسي للدولة من جهة، ومدى تأثير هذه المتغيرات على تسير النظام السياسي بهدف إحداث تنمية ثقافية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية يمكن أن تخدم جميع أطياف الدولة من جهة أخرى.

حيث جرت العادة على أن كل أشكال التنوع الثقافي والعرقي، هو مصدر للصراع والنزاع بين الشعوب وأفراد المجتمع الغير متجانس في تشكيلته، وهذا ما يؤدي إلى انعدام الإنسجام والتكامل بسبب حدوث الصراعات الأيديو-ثقافية والعرقية في بلد واحد أو مجتمع واحد، كنتيجة للاختلاف الثقافي وحتى في الهوية والإثنية.

ومن هذا المنطلق تأتي ضرورة الإهتمام بقضية التنوع الثقافي والعرقي ومحاولة تسليط الضوء على الدول المتعددة الثقافات والعرقيات، التي استطاعت إدارة هذا الاختلاف بحنكة، بل وعملت على توجيهه ليصبح من أهم عوامل قوة الدولة وتقدمها. إذ تعد رواندا بعد مجيء الرئيس كاغامي من أهم الدول التي استطاعت أن تقدم نموذجا ناجحا في إدارة التنوع الثقافي والعرقي بعد سنين من الظلام والجحيم الناتج عن الصراعات العرقية.

منهج الدراسة

لقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فالأول لوصف الحالة السوسيولوجية والأنتروبولوجية لدولة رواندا في حين الثاني لتحليل النظام السياسي والسياسات العامة التي اتخذها الرئيس بول كاغامي من أجل خلق الإستقرار السياسي والإندماج المجتمعي، كما تم استخدام المنهج المقارن، من أجل معرفة الفارق بين الدولة الرواندية وكيف نجحت في سياساتها لتحقيق التجانس الإجتماعي، ودول أخرى عجزت عن تحقيق ذلك.

تقسيم الدراسة

ولغرض الإجابة على كل هذه التساؤلات وفهم سياسية دولة روندا في تسيير أزمة التعدد الثقافي والعرقي من أجل تحقيق الرقي والإزدهار في مختلف المجالات والتحديات التي كانت تعاني منها، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور، يتناول المحور الأول مقاربة مفاهمية حول التنوع الثقافي والتنوع العرقي والإستقرار السياسي من خلال تقسيمه إلى ثلاث عناصر، الأول يتعلق بمفهوم التنوع الثقافي أما العنصر الثاني يتناول مفهوم التنوع العرقي والعنصر الأخير يتناول مفهوم الإستقرار السياسي.

المحور الثاني سنتناول فيه التكوين الثقافي والعرقي المشكّل للدولة ففي العنصر الأول نتطرق إلى التكوين اللغوي للمجتمع الرواندي وفي العنصر الثاني إلى التكوين الديني أما المحور الأخير يتمحور حول آليات تفعيل التنوع الثقافي والتنوع العرقي في ظل حكم كاغامي وقد تم تقسيمه إلى ثلاث عناصر ففي الأول سنتحدث عن الآليات السياسية أما العنصر الثاني سنتكلم فيع عن الآليات الإجتماعية ونختم العنصر الأخير بالآليات الإقتصادية.

المحور الأول: مقاربة مفاهمية لمصطلحات الدراسة

سنتطرق في هذا المحور إلى مقاربة مفاهمية للمصطلحات المستعملة في الدراسة وهذا لإزالة الغموض عنها، كما سنبرز أهمية هذه الأخيرة على الفرد والمجتمع.

1. مفهوم التنوع الثقافي

يشير مصطلح التنوع الثقافي إلى مجموعة من الثقافات المختلفة ذات الأنواع المتعددة، على عكس مفهوم الثقافة الأحادية النوع، ومن حيث الاختلافات الثقافية، يشير مصطلح التنوع الثقافي إلى وجود العديد من الثقافات المختلفة والمتنوعة، والمفهوم غالبًا ما يشير إلى تنوع المجتمعات البشرية وثقافاتها في بلدان العالم. لهذا سنتطرق في ما يلي إلى كل ما يتعلق بهذا المصطلح من تعريف واهمية وغير ذلك.

1.1.تعريف التنوع الثقافي

تعتبر منظمة اليونسكو من بين الأوائل التي أعطت تعريف للتنوع الثقافي من خلال الإعلان العالمي للتنوع الثقافي سنة 1982بمدينة مكسيكو[2] ، إذ عرفته على أنه كل ما يتوارثه الأجيال عن بعضهم البعض وعن أجدادها من مكونات ثقافية مثل اللغة والمعتقدات، القيم والأخلاقيات، السلوكيات والعادات والتقاليد، باختلافها وتنوعها في كل مجتمع وكل دولة.

كما يرى كل من Fabrice Rochelande و Francois Mairesse ، أن التنوع الثقافي يعتبر ذلك المزيجٌ من الثقافات المتنوعة والمختلفة، والتي تعود إلى مناطق جغرافية عدة في العالم، وحتى كل دولة في حد ذاتها تحتوي على مجموعات عرقية مختلفة عن بعضها في اللغة أو المعتقدات وغير ذلك[3] ، حيث تساهم كل مجموعة في إثراء موروث دولتها وبناء نظامها السياسي على المستوى الداخلي والخارجي، فالتنوع الثقافي يضفي على الدولة في حد ذاتها شيئاً مميزاً أو شيئًا نادرًا وفريدًا من نوعه.

من هنا يمكن أن نستنتج بأن التنوع الثقافي يعني اعتراف نظام أو مجتمع بوجود مزيج بين جميع الفئات المتنوعة فيه، بالإضافة إلى تقدير واحترام كل هذه الفئات، ويشجع مساهماتها المتنوعة في هذا النظام باختلاف تنوعها الثقافي والإجتماعي والأيديولوجي وحتى القبلي، وكل ذلك من أجل تحقيق التعايش السلمي والتكتل الإنساني للمجتمعات بكل أنواعها ومميزاتها.

كما أصبح العالم يحتفل يوم 21 مايو-أيار من كل عام بالتنوع الثقافي، بعد أن أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة يوما عالميا لتعزيز الدور الأساسي للحوار من أجل السلام والتنمية المستدامة عبر شعوب العالم[4].

ومن خلال هذا اليوم يتم التحسيس لضرورة وجود هذا الخليط المتجانس لكل المهارات المختلفة، والتي تحتويها مجتمعات العالم كلها، مثل إظهار أهمية اختلاف الثقافات والأثر الإيجابي المترتب عن اختلاف المجتمعات والناس، وطريقة التربية واختلاف الأديان والأيديولوجيات، والإنتماءات السياسية والإقتصادية، بل وحتى العقائدية والعرقية.

2.1. التنوع الثقافي في الإسلام

يجدر الإشارة إلى أن التنوع الثقافي دُرس من منظور إسلامي أيضا، كما أكد الدكتور حسن عزوزي في دراسته عن التنوع الثقافي وأشكاله في الإسلام، حيث اتخذ هذا الأخير أشكالا كثيرة وعديدة، تميزت من فترة لأخرى ومن حضارة لحضارة ومن مكان لمكان، فالإسلام لم يقتصر على نظام واحد ولم يشجع القطبية المركزية الموحدة للتنوع الثقافي والتي يجب أن تسري على جميع البشر عبر المعمورة[5]. بل حاول أن يجعل للإنسانية قوالب متعددة ومتنوعة تختلف في المناهج والطرق، لكل الحق في هويته التي تُميزه عن الفرد والمجتمعات التي تتشكل منها هذه الفسيفساء من الهويات، فالله سبحانه وتعالى تحدث أيضا في كتابه الكريم عن حق التمايز والاختلاف في قوله تعالى في كتابة الكريم {لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً} (المائدة: 48).

فالهوية الإنسانية وبتنوع ثقافتها وألسنتها ولكناتها تعطي ثراء وقيمة مضافة للمجتمع ككل، ولله عز وجل حكمة في إحداث هذا التنوع والتمايز بين عباده إذ يقول أيضا في محكم تنزيله: {ومِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ} (الروم: 22).

من خلال هذه الآية الكريمة يتضح لنا جليا أن لله سبحانه وتعالى حكمة في خلق الكون والبشر وفي جعل التنوع والاختلاف إحدى مميزاتهم التي يبنى على أساسها التعاون والتعايش والسلام عبر العالم.

1-3. أهمية التنوع الثقافي

كما أشرنا سابقًا وبالنظر للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الأخير فإن منظمة اليونيسكو وصفت التنوع الثقافي بأنه ذلك التراث المشترك للإنسانية جمعاء والذي من خلاله يمكن تحقيق عدة أهداف ومواجهة التحديات العديدة ومن بينها التعددية الثقافية التي لا يمكن فصلها عن الإطار الديمقراطي، تمهيدا للتبادل الثقافي ولازدهار القدرات الإبداعية التي تغذي الحياة السياسية[6].

التنوع الثقافي يعتبر إحدى الوسائل والطرق الناجعة في نشر المعرفة وتبادل طرق التفكير الجديدة والإبداعية، والخبرات المتنوعة بتنوع التخصصات والميادين، كما أن لهذا الأخير دور محوري في فهم وجهات نظر الأخرين ومختلف أفراد المجتمع عن الحياة والعالم أو عن طريقة التعايش والتعاون وبناء جسور الثقة والتفاهم والإحترام بين الثقافات المختلفة للوصول إلى الرقي والتطور في هذا المجتمع.

التفاعل بين الأشخاص من ثقافات مختلفة، مع تقبل قيمهم وعاداتهم واختلافاتهم وعدم فرض القيم التي تتشابه مع قيمهم وعادتهم وسلوكياتهم، والإستماع جيدًا لهم، وتقبل أفكارهم وأحاسيسهم، آرائهم وتطلعاتهم، هي أيضا إحدى مقومات التنوع الثقافي التي تساهم بشكل كبير في إرساء قواعد السلم والسلام بين المجتمعات المتعددة الثقافات، المختلفة الأديان والقوميات، الأعراق والجنسيات الذين يعيشون مع بعضهم البعض في نفس المجتمع.

1-4. الحروب الثقافية

يجدر الإشارة بأن مصطلح الثقافة هو من بين أكثر المصطلحات تعددًا للمعاني لكون شموليته على عدة متغيرات وكون الثقافة هي مجموعة المكونات والعناصر المتعددة كما عرفها **"إدوارد تايلور Edwrd TAYLOR**، "بأنها ذلك المفهوم الكلي الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون، والعادات والقدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع"[7]. فهناك مصطلحات أخرى ارتبطت بعنصر الثقافة الذي يعتبر قاسماً مشتركاً بينهم، وهنا نذكر ظهور مصطلح الحرب الثقافية أو الصراع الثقافي، الذي اختلف هو الأخر في المعنى من حيث الزمان والمكان واستخداماته، فكان يشار إلى وجود حروب ثقافية حول التاريخ والعلوم والسياسية، والأيديولوجيات المختلفة للمجتمعات في جميع أنحاء العالم.

أولى استخدامات المصطلح كانت للإشارة إلى الخلاف القائم بين القيم القديمة الكلاسيكية للمجتمعات والقيم الحديثة للمجتمع، وأيضا النزاع القائم بين القيم الإجتماعية الديمقراطية أو التقدمية أو الليبرالية الإجتماعية في العالم الغربي، وكذلك البلدان الأخرى.

مصطلح الحروب الثقافية تطور وتغير حسب الأزمنة إذ استطاع المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891 – 1937)، أن يعرض مصطلح "الهيمنة الثقافية"، في كتابه المشهور والموسوم ب "رسائل السجن"[8]، واعتبر هذا المصطلح مفهوماً اجتماعياً-سياسياً جديداً والذي من خلاله تم تفسير سبب عدم انتشار الثورة الإشتراكية إلى أوروبا الغربية قائلاً أن : "هيمنة الطبقة الرأسمالية على المجتمع لا تعتمد على القوة والمال والسلطة فحسب، بل على -الرضا-، رضا أغلبية المجتمع المسحوقة، عندما تتحول قيم الطبقة الحاكمة

ومفاهيمها إلى قيم –بديهية– و – حتمية وطبيعية – عند عامة الناس يرون الخروج عنها خروجاً عن المنطق السليم أو الحس العادي أو الطبيعة الإنسانية"[9].

من خلال هذا التعريف نرى أن غرامشي، يشير إلى نوع أخر من السيطرة والهيمنة والتي يمكن أن تطبق على شعوب العالم، ألا وهي الهيمنة الثقافية، إذ تشكل هذه الأخيرة بعداً أساسياً لهيمنة الرأسمالية على المجتمع لا يمكن تجاهله أبداً في خضم الإعداد للثورة السياسية وفهم نفسيات وايديولوجيات المجتمعات من خلال الإعتماد على الإمكانات الإبداعية الكامنة في ثقافات العالم المتنوعة، وتشديد الصراع من أجل ضمان حدة النزاعات الثقافية والعرقية والعقائدية بين جميع أفراد المجتمع من أجل عدم الوصول إلى التنمية المستدامة والإستقرار السياسي للدولة .

2.مفهوم التنوع العرقي

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم العرقية وبعض المصطلحات الأخرى التي تتصل بها كالمجموعات العرقية، الإثنية كما سنعرج أيضا على الفرق بين القبلية والأقلية في المجتمع.

2.1. تعريف العرقية

يعرف معجم المصطلحات السياسية العرقية بأنها "مجموعة من البشر يشتركون في عدد الصفات الجسمية أو الفيزيائية على فرض أنهم يحملون موروثات جينية واحدة"[10]. كما تتكون العرقية من كلمة Ethenicity من الأصل اليوناني Ethno بمعني شعب أو أمة وتعني لدي اليونانيين جماعة ينحدر أفرادها من ذات الأصل واستخدم العديد مصطلح الإثنية كمرادف لمصطلح العرق، تشتمل العرقية على عدد من الرموز كاللغة والدين والثقافة وقد تتخذ شكل نزاع عرقي ثوري حين تدخل الجماعة العرقية في صراع مع سلطة الدولة أوفي شكل حركة التحرير الوطني قاسمها المشترك العرقية والعنف وبعض الدعم من الجماعات الداخلية.[11]

وكثيرا ما يستخدم مفهوم "العرقية" في الكتابات العربية كمرادف للتعبير الإنجليزي Ethnicity المشتق من الأصل اليوناني ethnos بمعنى) شعب، أو أمة، أو جنس (وتعني لدى اليونانيين جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل، فنجد أن مفهوم العرقية "العنصرية" يعني الإرتباط بين السمات الجسمانية والبيئية والثقافية والإجتماعية وانعكاساتها على تفوق بعض السلالات الأخرى[12].

ويعرفه دينكن ميشيل على أنه " مصطلح يشير إلى مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية، لكنه لا توجد عوامل وراثية تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى".[13]

2.2. تعريف الجماعات العرقية

تعرّف الجمعية الأنثروبولوجية الملكية في بريطانيا "المجموعة العرقية " على أنها مجموعة بيولوجية تشترك في عدد محدد من الصفات الوراثية، تتميز به عن غيرها من المجموعات.[14]

ويعرفها محمود أبو العينين على أنها" جماعة من الناس تعيش في مجتمع أشمل، وتعتقد الجماعات بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم ببعض، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك، فضلا عن اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد".[15]

مما سبق يمكننا تعريف الجماعات العرقية على أنها ذلك التجمع البشري المتجانس المترابط، الذي يربط بين أفراده عدة عوامل منها وحدة الأصل أو الثقافة، وحدة اللغة أو وحدة الدين التاريخ، أو غيرها من العوامل الثقافية الأخرى.

2. 3. تعريف الأثنية

يعتبر فريدريك بارث أول من تحدث عن مفهوم الأثنية، وقد عرفها على أنها" مجموعات لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضائها يتغيرون على المدى الزمني البعيد، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الإجتماعية "، وأكد على أن الهوية الإثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد.[16]

كما أن منظمة اليونسكو عرفت الجماعات الإثنية على أنها كل قطاع من المجتمع يتمايز عن الآخرين بواسطة الثقافة أو اللغة أو الخصائص الطبيعية.[17] أو بمعنى أخر كل تجمع إنساني ومجتمعي لديه قواسم مشتركة وميزات تخصه هو وحده فقط وتختلف عن باقي التجمعات الأخرى فهو يعتبر جماعة إثنية مستقلة عن باقي الجماعات.

2. 4. الفرق بين العرق والأقلية

يختلف مفهوم الجماعات العرقية عن مفهوم الأقلية اختلافا كبيرًا، فالأقليات تتميز عن غيرها في كونها تخضع للمعيار العددي وتتميز بعناصر التمييز الثقافي أساسا، كالدين ، اللّغة أو التقاليد أو الإنتماء للوطن الأصلي، ويحدد مفهومها القانون الدولي وفق الإلتزامات المبنية على حقوق الإنسان وحماية الأقليات، وقد نجد أحيانا أن أفراد الأقليات قد تتبنى مجموعات من الاتجاهات التي تميزهم عن الأفراد خارج الجماعة وتعزلهم ذاتيا نحو الداخل وذلك نتيجة لإقصاء الأقلية عن مصادر السلطة والقوة وخضوعها للتميز والتفرقة من جانب باقي جماعات المجتمع.[18]

2. 5. الفرق بين العرق والقبيلة

تعرف القبيلة على أنها بناء سياسي مستقل يقوم على فكرة الإنتماء لجسد مشترك يعمل أفرادها في ظل حكومة واحدة تحكمهم وذلك بهدف تحقيق أهداف مشتركة توحدهم في حالات الحرب أو التعرض للتهديد تحت إدارة مركزية موحدة سواء عائلة أو عشيرة أو جماعة محلية، وتختلف الجماعات العرقية بهذا المعنى عن القبيلة التي تكاد تنعزل عن جيرانها ولا تميل إلى التوحد والتفاعل معهم.[19]

3. مفهوم الإستقرار السياسي

في هذا العنصر سوف نتكلم عن مفهوم الإستقرار السياسي كمفهوم مستقل ثم ندرج مفهوم الإستقرار السياسي في الفكر الغربي والعربي.

3. 1. تعريف الاستقرار السياسي

ارتبط مفهوم الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، إذ عرفه آلان بال في قوله بأنه "حالة من الإتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية".[20]

ويشير ريتشارد هيقوت إلى وجود ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر أما الثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر. بينما ينظر الإتجاه الثالث للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله ومستوياته.

وكتعليق على هذه الإتجاهات الثلاثة يمكن القول أن الإستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغيير السياسي، بل يرتبط بمضمون هذا التغيير ووجهته، إذ أن الكثير من أنواع التغيير تؤدي إلى زيادة شرعية النظام وفاعليته. أما عن كون الإستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي فإن كثرة اللجوء إلى العنف السياسي تصور إفلاساً في وسائل التغيير أو قناعة بعدم جدواها.

وعليه فإن ريتشارد هيقوت يخلص إلى القول بأن الإستقرار السياسي هو "قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام".[21]

كما يمكن أن نستخلص من التعاريف السابقة بأن الإستقرار السياسي هو الهدف الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتشارك جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع معا، فعندما يحظى النظام بالشرعية جراء السياسات التي ينتهجها والتي يثمنها أفراد المجتمع حيث أنها تشتمل على نتائج ملموسة، فإن الفرد يعتبر بأن هذا النظام يمثله ويبعث في نفسيته الشعور بالمواطنة، مما يؤدي إلى محافظة المواطنين على مؤسسات الدولة وعلى النظام الإجتماعي العام، ومنه يتولد الاستقرار دون اللجوء إلى استعمال القوة وتسخير القوة العمومية.

3. 2. مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي

ارتبط مفهوم الإستقرار في الفكر السياسي بصفة عامة، والفكر السياسي الغربي بصفة خاصة ببعض القضايا الإجتماعية والسياسية، مثل التمايز الطبقي أو التفاوت الإجتماعي والإقتصادي، وتوزيع الثروة داخل المجتمع وقضية الشرعية وغيرها. فتعرض بعض الباحثين في ظاهرة الاستقرار لقضية الصراع الإجتماعي، وكيف يمكنه أن يؤدي إلى حدوث صراعات داخلية بين فئات المجتمع المنتزعة سواء على الصعيد الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء أو على المستوى العنصري حيث صراع الأعراق والقوميات المختلفة، أو على مستوى الأديان والعقيدة بين أهل الطوائف والمذاهب الدينية المختلفة. كل هذا قد يجعل السلطة السياسية تعجز عن تحقيق التوازن بين المصالح والفئات المتناحرة والمتصارعة وتفشل من ثمة في الحفاظ على الوحدة والتماسك في المجتمع واستقراره، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً لشرعية النظام والحكم استمراره.

والمؤكد أن المفكرين الغربيين لم يتفقوا على وضع تعريف واحد شامل ومانع لظاهرة الإستقرار السياسي، فالفكر السياسي الإغريقي قد اشتمل في هذا المجال على نظريتين ،الأولى تقوم على فكرة الفيلسوف أفلاطون

الذي ربط الإستقرار السياسي بالقدرة الإشباعية للنظام حيث انطلق من نشأة الدولة و حاجة الأفراد إلى التعاون و إقامة علاقات متبادلة فيما بينهم، واعتماد كل منهم على الآخر في مجالات معينة، وهو ما ينشأ علاقات اجتماعية تستوجب ظهور سلطة سياسية تعمل على تنظيم هذه العلاقات ، و إشباع حاجاتهم الأساسية، وأكد على أن وجود الإستقرار يعكس وجود دولة قوية قادرة على إتمام مهامها الأساسية، وهو ما يدل على وجود ترابط ووحدة المجتمع وأفراده، لذا يجب على الدولة الحرص على تحقيق الوحدة و تجسيدها واجتناب الإنقسامات الطبقية داخل المجتمع لأنها تعود عليها سلبا ،كما رُبط بين الإستقرار والمجتمع وبين تحقيق الأمن والرفاهية للمواطنين حيث أكد على أن وجودهما في المجتمع يؤدي إلى حالة من الإستقرار السياسي، والعكس صحيح، وتوصل إلى فكرة أهمية الإستقرار في المناخ الملائم لزيادة القدرة الإشباعية للنظام السياسي، لأنه إذا لم يتوافر الإستقرار السياسي فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف الدولة وعدم قدرتها على الوفاء بالمهام الأساسية المبررة لنشأتها.[22]

أما ميكيافيلي فقد ميز بين الإستقرار الطبيعي والإستقرار السلطوي، بحيث تدور فكرته عن مفهوم الإستقرار السياسي حول الأسلوب المتبع من قبل السلطة السياسية لتحقيق الإستقرار داخل المجتمع، بمعنى أنه يمكن أن ينشأ ويتحقق نتيجة لإحداث التوازن بين المصالح المتعارضة داخل المجتمع، كما يمكن أن يكون ناتجاً عن سياسة العنف والقهر التي تلجأ إليها السلطة السياسية لتحقيق هدف الإستقرار. ويرى أن هذا الأخير يكون طبيعياً في حالة وجود مجتمع متماسك متوازن ما يمكن اعتباره مؤشراً على صحة المجتمع واستقراره وفي غياب هذا التوازن تتفاقم الصراعات، وتتأزم الأوضاع داخل المجتمع، ويكون ذلك مؤشراً على عدم استقراره. هذا وقد حذر من اللجوء إلى العنف السياسي أو الحكومي، والاضطهاد والإستبداد، كأسلوب لتحقيق الإستقرار، وأشار إلى استخدامه لكن عندما تستدعي الحاجة إليه ودون مبالغة[23].

3.3. مفهوم الإستقرار السياسي في الفكر السياسي العربي

من أشهر الفلاسفة العرب الذين بحثوا في ظاهرة الإستقرار السياسي، نجد الفيلسوف ابن سينا، الذي انطلق في تحديد المفهوم من الفكرة المستمدة من حكمة الله عز و جلّ في خلقه ، إذ خلق المولى الناس درجات يختلفون في الصفات و القدرات و الأرزاق ، بل وأن هذا الإختلاف هو سبب استمرار البشرية ، وبالتالي يعتبره ابن سينا مقوماً من مقومات الإستقرار في المجتمع، و يقدم تفسيراً لذلك بأن الناس لو كانوا كلهم أقوياء و أغنياء لتنازعوا على الحكم و السلطان إلى درجة الفناء ، كما أنهم لو تساووا في الفقر والتواضع لما استطاع أحد منهم أن يساعد الآخر على البقاء ، ويكون مصيرهم أيضاً الزوال . ويؤكد ابن سينا من ناحية أخرى أن الله عز وجلّ قد خلق الناس متساوين في الحقوق والواجبات على الرغم من اختلاف قدراتهم وإمكانياتهم المادية. كما يؤكد على أهمية وجود القائد العادل في المجتمع المستقر، إلى جانب الصفات الأخرى التي يجب أن يتمتع بها، كالشجاعة والعمل بأحكام الشريعة الإسلامية. وهو في ذلك يتفق مع فكر الفيلسوف الفارابي، وإن كان هذا الأخير يضع شروطاً للإمامة هي أقرب إلى الفضيلة منها) إلى صفات البشر.[24]

المحور الثاني: التركيب الديني واللغوي لدولة رواندا

سنعرج في هذا المحور إلى بعض مكونات الثقافة والهوية لأي مجتمع أو دولة، اللغة والدين إحدى عوامل التمييز والتفريق بين الأفراد والشعوب، إذ سنتحدث عن التركيبة الدينية للمجتمع الرواندي بإختلاف أشكالها وأصولها، وأيضا نتطرق إلى التركيبة اللغوية، التي تعد مزيجا اكتسبته هذه الدولة سواء من مخلفات الإستعمار أو من خلال التنوع العرقي والهوياتي لمختلف قبائلها ثم نختم بالتركيبة الأثنية للمجتمع الرواندي وتأثير الإستعمار على كل هذه المتغيرات.

1. التركيب الديني

يوجد في رواندا ، تسعة ديانات متنوعة وهي كالتالي : الكاثوليكية ، البروتستانتية ، السبتيين، أنيميست، الإسلام ، اليهودية ، التقليدية ، الشهود ، ديانات أخرى ، والجماعة الدينية المهيمنة في رواندا هي الكاثوليك الذين يمثلون 44 % من السكان، أما المجموعة الدينية الثانية الأكثر ولاء فهي البروتستان 38 %، في حين أن جماعات دينية أخرى تتكون من السبتيين 12 % ، والمسلمين 2 % ويهود الشهود 1 %، في حين أن الذين ليس لديهم انتماء ديني تمثل 2.5 % أتباع ، والدينيين التقليديين / الأثرياء، والأديان الأخرى تمثل أقل من 1 % من السكان، وتمثل الجماعات الدينية المسيحية 95 % من سكان رواندا.

وفيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي لمختلف الجماعات الدينية، نجد أن الدين الكاثوليكي، يسود في جميع المقاطعات تقريبا مع أعلى نسبة في الشمال، في حين أن، أتباع الديانات البروتستانتية تسود في مقاطعات الغرب والشرق، وكذلك مدينة كيغالي حيث تمثل أكثر من 42% من السكان، على التوالي. [25]

باستثناء المسلمين فحوالي 54 % منهم يعيشون في المناطق الحضرية، أتباع جميع الديانات الأخرى في ورواندا توجد أساسا في المناطق الريفية، ويزداد عدد النساء عن عدد الرجال داخل السكان المقيمين في رواندا، كما أنها تسود أيضا بين أتباع الطوائف الكاثوليكية والبروتستانتية والسبتيين وشهود يهوه، ومع ذلك، فهي أقل من بين أتباع الإسلام والتقليديين / أنيميستس، وكذلك بين أولئك الذين ليس لديهم انتماء ديني.

فيما يتعلق بالنشاط الإقتصادي، بالنسبة لجميع الجماعات الدينية وغير الدينية، فإن النسب المئوية لأتباع العمل، والتي تتراوح من 44٪ من المسلمين إلى 53٪ من التقليديين / الوثنيين، وتتفاوت نسب التابعين غير النشطين من 45٪ من التقليديين / الوثنيين إلى 53٪ من المسلمين. الكاثوليك بشكل ملحوظ من عام 1978 إلى عام 1991 ، ولكن النسبة بدأت في عام 2002 ، ومن ناحية أخرى ، ازداد عدد البروتستانت والمسلمين من عام 2002 فصاعدًا[26].

2. التركيب اللغوي

بعد استقلال رواندا عن بلجيكا عام 1962، أصبحت اللغة إلكينيارواندا، واللغة الفرنسية كلغات للتعليم، وبعد الإبادة الجماعية عام 1994، تم إضافة اللغة الإنجليزية، كوسيلة للتعليم، وطبقاً لدستور عام 2003، أصبحت اللغات الثلاث التالية: اللغة إلكينيارواندا، اللغة الفرنسية، اللغة الانجليزية، لغات رسمية لرواندا، وفي عام 2008، تم تغيير اللغة الثانية والإنتقال من اللغة الفرنسية إلى اللغة الإنجليزية. [27]

ووفقا للمادة الثامنة الخاصة باللغة الوطنية واللغات الرسمية لدستور عام 2003، اللغة الوطنية هي إكينيارواندا، واللغات الرسمية هي إكينيارواندا، الإنجليزية والفرنسية، ويمكن أن تكون الوثائق الرسمية إما بلغة واحدة أو لغتين أو بجميع اللغات الرسمية.[28]

2. التركيب الإثني

تتكون رواندا من ثلاث مجموعات عرقية: الهوتو بنسبة 84٪ ، التوتسي بنسبة 15٪ ، الطوا بنسبة 1٪ والهوتو في الأصل هم عمال زراعيون ، بينما التوتسي كانوا من ملاك الأراضي ، وكان الصراع المدني الرواندي بسبب الإستعمار البلجيكي ، وكان هناك اختلافات كثيرة بين الرئيسيين (الهوتو ، التوتسي) ، من قبل الإدارة الإستعمارية، والإدارة الإستعمارية البلجيكية عملت على إصدار بطاقات الهوية للتمييز العرقي ، وأدت هذه السياسات إلى توترات بين الهوتو والتوتسي في عام 1959، أدت الحرب الأهلية إلى الإطاحة بحاكم التوتسي وتولى الحكم من قيادة الهوتو، وفر ما يقدر بنحو 150 ألف شخص إلى البلدان المجاورة ، وشكلوا فيما بعد الجبهة الوطنية الرواندية المتمردة ، ومعظمهم من التوتسي، ثم عادت الجبهة الوطنية إلى رواندا باسم الديمقراطية وحق اللاجئين واستمرت الحرب، تم إطلاقه من قبل الجبهة الوطنية حتى عام1994.[29]

4.الآثار المترتبة عن الإستعمار في تغيير التركيب الديني، العرفي والاثني على المجتمع الروندي

لا يمكن أن ننكر بأن للاستعمار آثار سواء سلبية أو إيجابية على التركيبة الدينية أو العرقية أو اللغوية للمستعمرات، خاصة الدول الإفريقية التي ابتُليت بالكثير من الصراعات والنزاعات عبر العصور، لهذا سنحاول في هذا العنصر التحدث عن هذه الآثار على المجتمع الروندي.

1.4.الإستعمار الألماني

كان الألمان أول من حكم رواندا، وفقًا لقرارات مؤتمر بروكسل، وكانت السياسة الاستعمارية قائمة على التمييز العرقي، مما أدى إلى نشوب صراعات وحروب أهلية بين الهوتو والتوتسي[30].

في الفترة من 1887 إلى 1919 ، اعتمدت السياسة الاستعمارية في البداية على الحكم غير المباشر ، واحترام الكيانات السياسية والثقافية. على الرغم من هذه المبادئ ، فقد نظر الألمان إلى رواندا على أساس النظرية والتصنيف الذي اعتمده المستكشف البريطاني "جون هينيغ" ، والذي طبقه في القرن الثامن عشر ، وقدم الألمان "النظرية الحامية" ، سعياً منهم إلى فهم رواندا و مثل التوتسي ، ووفقًا لإفتراضات هذه النظرية، فإن التوتسي هم أكثر تحضرًا من الجماعات الأخرى ، وهم من نسل حام ، ابن نوح عليه السلام[31].

2.4. الإستعمار البلجيكي

جاء الإستعمار البلجيكي بعد الإستعمار الألماني (1919 - 1962) ، حكم الإستعمار البلجيكي وفقًا للقاعدة غير المباشرة التي أنشأها الألمان ، ولكن خلال الفترة (1926-1931) ، تم تغيير نظام الحكم المستخدم ، وهم نفذت مجموعة من الإصلاحات بهدف التمييز بين الوضع الإقتصادي والإجتماعي بين الهوتو والتوتسي، وكان ذلك مقدمة لعمل قسري من قبل التوتسي لاستغلال الهوتو ، وفي ظل حكم الاستعمار

البلجيكي ، وصلت أعمال البناء مستويات جديدة ، مثل مدارس أطفال التوتسي ، وتمكنت جماعة التوتسي من تولي مناصب إدارية من جماعة الهوتو ، وحيث اتسعت الفجوة بين التوتسي والهوتو ، بعد ما سمي بالجبهة مع الاختلافات العرقية. مُلصقة ببطاقات الهوية لكل رواندي، ومع مأساة العرق، أصبح كل من الهوتو والتوتسي خاضعين للتمثيلات الإستعمارية في تحديد هوياتهم[32]، نتيجة لسياسات الإستعمار العنيفة، ظهرت فجوة كبيرة بين الهوتو والتوتسي، وظاهرة الإستقطاب السياسي، في عام 1950 قرب نهاية الاستعمار في رواندا، وتعاونت الطبقة الأرستقراطية التوسية مع الإستعمار البلجيكي.

وكذلك الكنيسة الكاثوليكية المتأثرة بموجة الإستقلال العالمية في العالم الثالث، على العكس من ذلك. الهوتو[33]، عمل الإستعمار البلجيكي في عملية التخلي عن السلطة ونقلها إلى مجموعة من الشخصيات من مجموعة الهوتو الذين اعتبروا متطرفين من جماعة التوتسي. في عام 1961، مع توغل الجماعات المسلحة وانتصار حركة "بارموتو" على الأقلية الحاكمة من التوتسي، استطاعت الحركة أن تحقق الديمقراطية التي أعلنها انتصار الأغلبية على الأقلية، وكانت هذه الهيمنة. يتم تنشيطه باستخدام العنف الجماعي.[34]

يرجع التكوين العرقي للسكان في رواندا إلى السياسة الإستعمارية، حيث فضل الإستعمار البلجيكي الطبقة الحاكمة للتوتسي، مما أدى إلى تفكك وانقسام السكان، حيث أعطى النصيب الأكبر من السلطة السياسية للتوتسي، في حين تم تجاهل المجتمعات المحلية وهذا ما أثار الكثير من الخلافات العرقية، ولكن في عام 1950، طالب التوتسي باستقلال رواندا، وبالتالي قدم الإستعمار البلجيكي الدعم السياسي للهوتو، حتى تتمكن نخبة الهوتو الجديدة من الفوز بالقاعدة. لقد أزالت كل التوتسي من جميع مناصب السلطة.[35]

ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكننا أن نستخلص بأن هناك آثار إيجابية وآثار سلبية للتعدد الإثني وعلى مستويات مختلفة، لكن تحديد ما إذا كانت إيجابية أو سلبية يتطلب تحليل هذه الظاهرة في المجتمع الرواندي، مع الأخذ في الحسبان العوامل الداخلية المحيطة والخارجية، ويمكن الإشارة إلى الإيجابيات والسلبيات العامّة.

فمن بين الإيجابيات يمكن أن نذكر ما يلي:

-يُعَدُّ التعدّد الإثني ثراءً للبشرية بكل أنواعها وعلى جميع الأصعدة وهذا راجع لأن حيات المجتمعات سوآءا كانت فردية أو داخل مجموعات فهي تحتاج إلى الاختلاف والتنوع.

-يمكن لهذا التعدّد أن يساهم في إبراز الكثير من يُبرز المهارات والطاقات الكامنة، من خلال السعي في خدمة المجتمع وتقديم المساهمات بشتى أنواعها.

- المضي قدما نحو تحقيق الاستقرار الشامل والوحدة الوطنية، باستغلال كل مظاهر التنوع والاختلاف لأنها تعتبر في الحقيقة عناصر مكملة لبعضا البعض.

كما يمكن أن يكون لهذا التعدد عدة سلبيات نتيجة للتعسف والظلم وعدم الإنصاف والجهل، وفي غياب دور سلطة الدولة في حسن الإدارة والتسيير ويمكننا أن نذكر ما يلي:

- زيادة الصراع من أجل النفوذ والمصالح الشخصية تحت غطاء الإثنية.

-يمكن أن يمتد الصراع الإثني ويتطور إلى صراعات أخرى مثل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتي يمكن أن تخرج عن السيطرة.

- مساهمة بعض الأفراد في جعل الانتماء الإثني فوق الانتماء الوطني، وهذا ما يزيد من حدة الصراع والنزاع على مستوى الدولة.

وعليه يمكننا القول أن تحديد السليبات أو الإيجابيات للتنوع الثاني واللغوي والديني، راجع لحسن تسيير الدولة ومدى وعيها في خطورة هذه المتغيرات على المجتمع الروندي. كما أن نجاح تسيير هذا التنوع والتعدد يتوقف على الوعي الجماعي، ويؤدي ذلك إلى الشراكة والتنافس والتعاون والإحترام وتعلم قبول الآخر كهما كان مختلفا عنا.

المحور الثالث: آليات الرئيس كاغامي في ترشيد التنوع الثقافي والعرقي في دولة رواندا

منذ انتخابه رئيسا لدولة رواندا سنة 2000، استطاع بول كاغامي أن يستغل عامل التنوع الثقافي والعرقي وتحويله لمصدر قوة ونقطة انطلاق من أجل تحقيق الإستقرار السياسي لنظام الدولة، والذي يعتبر عامل أساسي لتحقيق التنمية على مستويات عدة، لهذا سنتطرق في هذا المحور إلى قراءة تحليلية وصفية لمختلف الاليات التي قام بها هذا الرئيس للإرتقاء بدولة روندا إلى الإنتعاش السياسي والإقتصادي على المستوى الوطني والدولي من بين هذه الآليات لدينا الإجتماعية، السياسية، والاقتصادية.

1.الآليات السياسية

شرع الرئيس كاغامي في إعادة بناء الدولة سياسيًا بما يعزز المواطنة ويخفي أي بوادر لرجوع أزمة الإقتتال العرقي، من ثم ظهرت العديد من المبادرات حول تعزيز السلم والإستقرار والتعاون ومحاكمة المتورطين في عمليات الإبادة الجماعية، والتي بدأت بمجلس الحكماء أو الـ"جاكاكا" وهو شيء أشبه بالمجالس العرفية لحل مشكلة تورط ملايين من المواطنين في الإبادة الجماعية من خلال المصالحة والتي قضت بأن يتم العفو عن المتهم في مقابل الإقرار بالذنب والمساعدة في إلقاء القبض على القيادات المشعلة لهذه الفتنة.

ثم مبادرة (أوموغاندا Umuganda) لإحياء الثقافة الرواندية، والتكيّف مع برامج التنمية، يليها مبادرة (أوبوديهي Ubudehe) لتعزيز ثقافة العمل الجماعي، والدعم المتبادل؛ ثم مبادرة (غيرينكا Girinka) لإعادة بناء رواندا وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة؛ مبادرة (إيتورييروريي غيهوغو Itorero ry`Igihugu)، لدعم الثقافة الوطنية في عدة مجالات، مثل اللغة، والعلاقات الإجتماعية، والرياضة، والدفاع عن الوطن هذه هي سياسة التنوع الثقافي التي يجب أن يتم تسييرها بشكل دقيق تفاديا لمختلف التصورات السلبية والصور النمطية التي كانت تعم في المجتمع الروندي .

ومن هنا نركز على فكرة "أنه من المفترض أن تشكيل مختلف التمثلات الثقافية أو متعددة الثقافات تعتمد على استيعاب الفرد للظواهر الإجتماعية المختلفة ومعاملته المعرفية والعاطفية مع المعيار المقبول من قبل جميع أفراد المجتمع والتصورات التي يقوم بها هؤلاء الأفراد عبر شبكاتهم التواصلية المجتمعية."[36]

وضع الدستور الرواندي الذي ينص على المصالحة الوطنية، وإعادة تأهيل المتورطين في الإبادة من خلال البرامج التعليمية والتثقيفية، والقوانين الصارمة التي جعلت التلفظ بأي خطاب عنصري جريمة لا يُتهاون فيها. حيث استخدم دستور 2003 لغة قوية تقلل من حدّة الصراع العرقي، وكان ضمن مبادئه الأساسية "مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية وجميع مظاهرها" و"القضاء على الإنقسامات الإثنية والإقليمية وغيرها من تعزيز الوحدة الوطنية؛ فضلاً عن إعادة تقسيم المحافظات؛ فقبل ذلك كانت كل قبيلة تسيطر على مجموعة من المحافظات، من ثم عملت الحكومة على إعادة التقسيم وتوزيع السكان حتى تعزز قيم المواطنة وإلغاء فكرة القبلية. وقسمت البلد إلى أربع مقاطعات (الشمال والشرق والجنوب والغرب) يرأس كل منها حاكم في محاولة لتحقيق لامركزية في السلطة.

وتأتي أهمية تطبيق المصالحة أنها تُعتبر السبيل الوحيد لتحقيق السلم والإستقرار في المجتمعات التي تخرج من دوامة العنف، ولديها الإرادة الحقيقية في إنهاء الصراع بطرق سلمية مع وجود بوادر لتعايش سلمي بين أبناء الوطن الواحد بدون أي تمييز أو اللجوء للقمع.

إن وعي القادة بأهمية المصالحة ودورها في بناء مجتمع مستقر خالٍ من العنف شيء مهم في تفعيل المصالحة سياسيًّا، وكذلك اضطلاع الحكومات بدورها في تعويض المتضررين، وأخذ زمام المبادرة السياسية الحاسمة لتحقيق ذلك أمرٌ لا غنى عنه و تعد التعددية العرقية والاختلافات المذهبية ظاهرة عالمية، تتغلغل في أعماق الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، والفارق يكمن في أن السواد الأعظم من الدول المتقدمة أمسكت بخيوط الحل لهذه الظاهرة وتمكنت من تطويعها لتكون قوة يُستفاد منها في نمو وتقدم أوطانهم؛ بينما الدول النامية لا تزال تتعثر في السيطرة على مخرجات ظاهرة التعددية في بلدانهم.

كما تم التركيز أيضا على أهمية التواصل بين مختلف الثقافيات للوصول إلى الاستقرار السياسي اعتمادا على مبدأ "معرفة ثقافة الآخر (الشخص الذي نتواصل معه) هي وسيلة التواصل معه حسب مارتين بريتساي Martine Abdellah- Prétceille ، حيث يجب التمكن من كل الرموز اللغوية والثقافية لهذا الأخير، فالصعوبة في التعايش مع الآخر تكمن أحيانًا في عدم القدرة على تحليل المكونات والاختلافات الثقافية للمجموعات المختلفة عن بعضها في التركيبة اللغوية والثقافية"[37].

وفي ذات السياق استطاع الرئيس الرواندي أن يجعل من اللغة عنصرا مهما لإنعاش السوق وبلورة الإقتصاد إذ يرى بعض الباحثين أن "اللغة بالنسبة لاقتصاد السوق مسألة محورية، وتنشأ أهميتها الكبيرة من كون النشاط الاقتصادي يعتمد على الإتصال بدرجة كبيرة، وأن العناصر الأساسية للاتصال الإقتصادي عناصر لغوية، ومنه لن يستطيع الفرد إنتاج العمل في الأسواق دون تمكنه من أداة لغوية معينة، هي لغة سوق العمل الذي يرغب العمل فيه، لتكون المعرفة القاصرة للفرد بلغة سوق العمل"[38]

إن وعي القادة بأهمية المصالحة ودورها في بناء مجتمع مستقر خالٍ من العنف شيء مهم في تفعيل المصالحة سياسيًّا، وكذلك حرص الحكومات بدورها في تعويض المتضررين، وأخذ زمام المبادرة السياسية الحاسمة لتحقيق ذلك أمرٌ لا غنى عنه، مما يؤكد أنَّ عملية المصالحة تعتبر ضرورية في إنهاء العنف وإحلال الإستقرار والسلم

بمجتمعات ما بعد الصراع، وهنا على جميع الأطراف أو على الأقل طرف منهم أن يقدم بعض التنازلات للوصول للمصالحة، وإنهاء العنف، وتحقيق نقطة بداية جديدة تتفق عليها الأطراف المتقاتلة.

واصل كاغامي الإصلاحات السياسية إلي أن أصبحت دولة روندا آمنة ومستقرة فالتعدد العرقي والثقافي كان مصد ر للصراع والحروب و لعقود طويلة إلى أن حوّل الرئيس كل هذا مصدراً للقوة و السلام، حيث تجمعت الجماعات العرقية في تحالفا ت تعبر كل تلك الروابط العرقية المختلفة بهدف انشاء الأحزاب على المستوى السياسي والمشاركة في الحملة السياسية وتطوير نظامها، مما يؤكد أنَّ عملية المصالحة تعتبر ضرورية في إنهاء العنف وإحلال الإستقرار والسلم بمجتمعات ما بعد الصراع، وهنا على جميع الأطراف أو على الأقل طرف منهم أن يقدم بعض التنازلات للوصول للمصالحة، وإنهاء العنف، وتحقيق نقطة إنطلاق صحيحة تتوافق عليها الأطراف المتقاتلة.

وما تشهده بعض الدول من صراع وفوضى، ما هو إلا دليل على أن هناك غياب تام للإرادة السياسية والمجتمعية، لتحقيق التعايش والمصالحة الوطنية وعلى سبيل المثال، دولة العراق وسوريا واليمن، فهذه الدول لم تستطع احتواء التنوع القبلي والطائفي مثل الشيعة والسنة في العراق وكذلك مشكلة الأكراد والعرب حول الصراع القائم في المناطق الحدودية بين العراق، سوريا وتركيا، أو كما يرى بعض الباحثين على سبيل المثال في دولة ليبيا "أن المعطى القبلي أثر على العملية الديمقراطية في ليبيا من خلال تعميق قوة الإنقسام لدى مكونات الشعب الليبي وتغليب فكرة الهوية الفرعية على الهوية الوطنية، والولاء للقبيلة على الولاء للدولة، وهو ما يكاد يستحيل معه لم الشتات الليبي على هوية وطنية واحدة، وتحقيق الوفاق الوطني المؤدي إلى بناء الدولة الليبية المنشودة"[39]. لكن كاغامي صنع الإستثناء بحنكته السياسية وقام بتحويل هذا التنوع من صراع إلى سلم ووحدة.

ونظرا للإستقرار السياسي الكبير الذي شهدته الدولة الرواندية، فإن الإتحاد الإفريقي اختار كيغالي لإحتضان القمة الإفريقية الـ 27، تحت شعار "العام 2016 عام حقوق الإنسان خاصة حقوق المرأة"، رسالة منه للتأكيد على أن رواندا جديرة بإحتضان كبريات الفعاليات السياسية والرياضية القارية، لأنها أصبحت دولة نموذجية في مسار الإستقرار والأمن والتي تعتبر كإحدى أهم المعايير لإختيار الدولة المضيفة لأي قمة إفريقية من أجل استقبال كبار الضيوف من قادة الدول وممثلي الهيئات المشاركة.[40]

2.الآليات الإجتماعية

لقد استعمل الرئيس كاغامي في الجانب الإجتماعي العديد من السياسات والتي جعلت الفرد الروندي يشعر بالإنتماء والمواطنة بغض النظر عن عرقه ولغته ودينه ومن بين السياسات الإجتماعية نجد التركيز على التعليم والصحة والشغل ففي مجال التعليم والذي يعتبر عماد تقدم الدولة في ظل حكم كاغامي، فقد كان نظام التعليم قبل الإبادة يقوم على الفصل العنصري وتقسيم الفصول بحسب القبيلة والطبقة الإجتماعية. وفي ظل الإبادة تم قتل المدرسين والأطفال، ونُهِبت محتويات المدارس، وتسرَّب الكثير من التعليم؛ من ثم وضعت الحكومة ميزانية خاصة للتعليم لإعادة المتسربين وتوفير التعليم لكافة مواطني الدولة خاصة الأسر الأشد فقرًا، وتعديل المناهج بما يعزز قيم المواطنة وتقبل الأخر والتركيز على التعدد اللغوي. وهذا ما "جعل مصممو البرامج التعليمية يأخذون

بعين الإعتبار هذا التعدد، سواء التعدد الثقافي أو اللغوي أو المجتمعي بعيدا عن كل الأيديولوجية الواحدة والتي غالبا ما تكون متأثرة بالتمثلات والتصورات بأن اللغة والثقافية يجب أن تكون موحدة وواحدة"[41].

وعلى مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة، فوفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة تحتل رواندا المركز الأول على مستوى العالم في التمثيل النسائي للبرلمان، ففي عام 2008 كانت نسبة المرأة في البرلمان الرواندي هي 49% متفوقة على كبرى الدول الأوروبية؛ فكانت السويد بنسبة 47% وفنلندا بنسبة 41.5 %، وفي عام 2013 ارتفعت نسبة النساء في البرلمان الرواندي إلى 64% بعد أن كانت نسبتهن 17 % في عام 1990. فضلاً عن الدور الرائد في مجال الصحة، حيث تنفق رواندا في مجال الصحة 27 % من إجمالي الدخل فيما تنفق 17 % على التعليم، حيث انخفضت مستوى وفيات الأطفال من 2030 طفلاً عام 1998، ليصبح 55 طفلاً فقط عام 2012، كما انخفض معدل وفيات الرضع من 120 رضيعًا لكل 1000 رضيع عام 1998، ليصبح 40 رضيعًا فقط عام 2012. ما يدل على مدى التقدم الذي أحرزته الدولة.[42]

هذه السياسات ساهمت بشكل كبير في عملية الإندماج الإجتماعي بين أبناء الوطن الواحد، وتحقيق الولاء للوطن قبل القبيلة والعرق والدين، والتي جعلت الشعب الواحد ينصهر في بوتقة واحدة متماسكة وموحدة، فغالبًا الدول التي تشتعل فيها الحروب والجرائم يكون سببها الفقر والجهل.

ومن بين سياسيات الإدماج الإجتماعي والتي لاقت اقبال شعبي كبير جدا في المجتمع الرواندي هي الإتفاق على يوم في الشهر وهو السبت من أجل تنظيف شوارع العاصمة كيجالي، إذ أصبحت قاعدة تميز بها العرف الرواندي، وعقوبة المتخلف عنها والذي لا يشارك فيها ليست مادية وإنما معنوية، فينظر له الناس بنظرة الشخص الجبان والخائن للحس التضامني والبيئي، هذا هو السبب الذي جعل العاصمة كيغالي، أكبر مدن رواندا ومن أفضل المدن الإفريقية في النظافة والأمن والمحافظة على نظام المدينة النموذجية تضاهي شوارع وسط مدينة كيغالي، بنظافتها وحسن صيانتها، معظم شوارع العواصم الأوروبية.[43]

مثل هذه السياسات والآليات تجبر المواطن على الإلتزام بها ذاتيا وهي بمثابة الحافز والحل الأنسب لتعميم فكرة الإندماج المجتمعي وترسيخ فكرة التضامن والحس الجماعي، كل هذا يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي الوحدة والولاء للوطن والأرض، ومن ثم تحقيق الإستقرار السياسي الذي تبحث عنه العديد من الدول خصوصا الإفريقية.

3.الآليات الإقتصادية

النمو الإقتصادي الذي شهدته روندا من أهم عوامل نجاح إدارة كاغامي، والتي على إثرها تم غض الطرف عن ممارسات أخرى قد صنفها البعض على أنها انتهاكات لحقوق الإنسان في ظل انتعاش القوة الاقتصادية، فقد كانت الخطوة الأولى لإعادة بناء الإقتصاد في رواندا هي إعادة المواطنين الهاربين من رواندا ليشكلوا قاعدة القوى العاملة، والتركيز على ثروات البلاد الزراعية والسياحية والإستفادة منها وتوجيه الإستثمار إليها حتى أصبحت تمثل 70% من القوة الإقتصادية، فضلاً عن تحقيق إجمالي ناتج محلي بقيمة 1.7 مليار دولار في الخمسة أعوام السابقة. والتي على إثرها أصبحت واحدة من الدول الإقتصادية الرائدة في أفريقيا بسبب

اعتمادها على الزراعة بشكل كبير (يعتمد عليها95% من السكان) وفق تقرير السوق الأفريقية المشتركة "الكوميسا" في يوليو 2016.[44]

هذا بالإضافة إلى الإهتمام بالتصنيع والبناء والخدمات، وقطاع التعدين، والطاقة الكهربائية، وبناء المعرفة الجيولوجية وضمان إدارة العائدات، في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى 8 % خلال عام 2015، وذلك في إشارة إلى الإنخفاض المستمر في نسب الفقر من 95% عام 2001 إلى 5% 2011، بالرغم من أن 63 % من الشعب الرواندي مازالوا يعيشون بدولار واحد في اليوم، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قد تزايد خمس أضعاف خلال العقدين الماضيين وفقاً للبنك الدولي

إن النمو الإقتصادي الذي شهدته دولة رواندا كان سببا في تحقيق التعايش والمصالحة الوطنية بين أفراد المجتمع الرواندي فعملية المصالحة مكلّفة وليست مجانية، فهي تتطلب تعويضات وتوفير موارد لتحقيق التوافق بين جماعات المجتمع، ولكن للتغلب على ذلك، فيمكن اللجوء خلال بداية العملية لبعض الجوانب غير المكلفة ،مثل تقديم مساعدات بسيطة للمتضررين، ولكن المهم في الأمر هو تحقيق العدالة الإقتصادية مع إعادة توزيع الموارد بدون أي تمييز وتسير بالتوازي مع تنفيذ جهود المصالحة، حتى لا تنتكس العملية وتعود للصراع من جديد ومنه تحقيق الإستقرار السياسي.

الخاتمة

إن تحقيق الإستقرار السياسي هو طموح أي دولة في العالم، فهذا الأخير مرتبط بعوامل كثيرة وبعدة متغيرات كما شاهدنا من خلال هذه الدراسة ونذكر على سبيل المثال التنوع العرقي والتنوع الثقافي يختلف من بلد لأخر وبالأخص في القارة الأفريقية، نظرا للصراعات الدامية والنزاعات المتواصلة عبر العصور، الجوع، الفقر، الحرمان والانتشار الكبير للأوبئة ومشاكل متعددة أخرى. رفع التحدي وسط كل هذه الظروف والعراقيل من أجل تحقيق الإستقرار السياسي والأمني للدولة بحاجة إلى قيادة رشيدة، إلى استشراف وتخطيط محكم، وإلى بعد استراتيجي كبير جدا، هذا ما تميزت به دولة رواندا بقيادة الرئيس بول كاغامي والذي اعتلى سدة الحكم في سنة 2000م بعد إستقالة الرئيس الأسبق بيزيمونجو، الذي عجز عن إيجاد حلول ناجعة تمكّنه من تسيير وإدارة الأزمة في البلاد في ظل ظروف صعبة للغاية.

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- يمكن للتنوع الثقافي والعرقي أن يتحول من مصدر صراع إلى مصدر وحدة واستقرار، ولكل دولة أو نظام سياسي في العالم أن يستغله بالطريقة المناسبة والتي تخدم سياسته العامة لتحقيق ذلك.
- لا يجب أن تكون التعاملات الاجتماعية المختلفة بين أفراد المجتمع مثل العادات والتقاليد والطقوس الدينية والثقافية مصدرا للصراع والتمييز وإنما يمكن اعتبارها مصدرا لإثراء المخزون الثقافي والديني، يجب الحفاظ عليه بكل اختلافاته وخصوصياته.
- اعتماد سياسات الإدماج الإجتماعي وتفعيل سبل العمل التضامني والهبة الشعبية للمجتمع الروندي من خلال التطوع من أجل الحفاظ على المحيط والبيئة في شوارع العاصمة ولمدن الكبرى وهذا ما

يؤدي الى الاعتناء بالشكل الجمالي للمدينة وتطوير السياحة، التي تساهم أيضا في رفع الدخل الوطني.

- يعتبر أيضا التنوع بكل أشكاله أحد أسباب الإقلاع الإقتصادي وذلك من خلال مساهمة كل فرد روندي حسب طاقته واختلاف مواهبه وقدراته أو خصوصياته الثقافية العرقية والدينية في تحقيق التطور الاقتصادي، والولاء المؤسساتي ونبذ العنصرية وكل أشكال التمييز بين الموظفين، كل هذا كان سببا في تحقيق ثورة اقتصادية معتبرة في دولة روندا.

وعليه يمكننا القول بأن النظام السياسي الرواندي يعتبر نموذجا في توفير آلية مناسبة تستوعب التنوعات الدينية والعرقية في رواندا، كما تتعامل بواقعية مع الإختلافات الإقتصادية والإجتماعية السائدة في المجتمع الرواندي حيث استطاعت القيادة السياسية الرواندية أن تتخطى المشاكل العرقية على كافة الأصعدة)السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية(، في وقت كانت فيه معظم دول العالم عاجزة عن احتواء التنوعات العرقية على أرضها ؛ والتي كانت تهدد بخلافات داخلية وصراعات عرقية قد تصل في بعض الأحيان إلى حروب أهلية، وتمكن الروانديين من الإستفادة من الدروس السابقة التي كلها إبادة وخراب وقعت في دولتهم والفضل يعود للرئيس كاغامي الذي عرف كيف يشخّص المرض الرواندي و يداويه حيث أدار الإختلاف بالكثير من الحنكة والمهارة، واستفاد من التنوع باعتباره حالة قوة بدلا من ضعف وحالة وحدة بدلا من تفرقة حيث قام بترشيد السياسات العامة للدولة وحوكمتها، بالإضافة إلى التركيز على غرس المواطنة في قلوب الروانديين من خلال المشاركة السياسية وسيادة القانون. بول كاغامي نقل دولة روندا من الحروب الأهلية والفقر المدقع بسبب التنوع العرقي والثقافي وعوامل التفرقة بين القبائل والطوائف الرواندية إلى بلاد الإزدهار والحضارة الإقتصادية والتنمية الشاملة.

الهوامش:

[1] – بول كاغامي، زعيم حرب رواندي من عرقية التوتسي، قاد الجبهة الوطنية الرواندية إلى النصر على نظام الهوتو في المجازر العرقية ربيع عام 1994. تولى رئاسة رواندا بتزكية البرلمان عام 2000، ثم انتُخب في الأعوام 2003 و2010 و2017. وفي عام 2015 عدَّل الدستور ليتسنى له البقاء في الرئاسة ثلاث فترات أخرى تنتهي عام 2034.

[2] –Déclaration universelle de l'UNESCO sur la diversité culturelle, la conférence mondiale, Mexico, 1982.

[3] François Mairesse et Fabrice Rochelandet,.(2015) « La diversité culturelle », Dans Economie des arts et de la culture, , pages 169 à 182.

[4] – أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم العالمي هذا في 2002، بعد أن اعتمدت اليونيسكو في 2001 الإعلان العالمي للتنوع الثقافي، وذلك اعترافا "بضرورة تعزيز الإمكانية التي تمثلها الثقافة بوصفها وسيلة لتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة والتعايش السلمي على الصعيد العالمي"

[5] – د.حسن عزوزي ، حماية التنوع الثقافي في الإسلام، موقع الوعي الشبابي ، 15-5-2017 ، الرابط :
http://alwaeialshababy.com/ar/index.php/our-religion

[6] Déclaration universelle de l'UNESCO sur la diversité culturelle, la conférence mondiale, Mexico, 1982.

[7] -TAYLOR,E,(1924), *Primitive Culture, Researches Into the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Language*, Edition2,New York, Brontano's,P1

[8] - Antonio GRAMSCI, Lettres de la prison (1926-1937). Traduit de l'Italien par Jean Noaro, 1953. Édition complétée le 24 mars 2002 à Chicoutimi, Québec.

[9] – د. إبراهيم علوش،" الحرب الثقافية: مفهوم ماركسي الجذور قبل أن يصبح دينياً أو إمبريالياً حرب –مواقع، بين جيوش ثابتة، لا بد أن تسبق الحرب المتحركة"، طلقة تنوير: المجلة الثقافية الفكرية للائحة القومي العربي، العدد الأول، 2014.ص،2-8.

[10] علي الدين هلال، نفين مسعد " محر ا رن"، معجم المصطلحات السياسية) القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية)، 1994 ص215 .

[11] أحمد مجدي محمود عبد السلام، التعدد العرقي في ماليزيا واثره علي الاستقرار السياسي، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الالكتروني، تاريخ الدخول، س: 12سا11د ، 11 م يوم 19 / 9 / 2019 https://democraticac.de/?p=35492.

[12] إسراء محمود السيد، التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي، المركز الديمق ا رطي العربي، تاريخ الدخول، س 12،00 م، يوم 10 / 9 / 2019، على الرابط الالكتروني: http://democraticac.de/?p=47220

[13] احمد التميمي، التعددية والتنوع الإثني والعرقي، على الرابط الالكتروني، تاريخ الدخول، 12 ، 11 م، 19 / 9 / 2019 aliraq.net/threads/166066-https://www.dora

[14] عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في إفريقيا، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993،ص181.

[15] محمود ابو العنين، حق تقرير المصير دراسة مقارنة لقضيتي ارتيريا والصحراء الغربية، رسالة دكتوراه في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1987 م، ص. 25

[16] تيد روبرت جار، أقليات في خطر: 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، ط 1، القاهرة ، مكتبة مدبولي، 1995،ص. 36

[17] مجموعة مؤلفين ، المجتمع العراقي ، حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، بغداد، دار الفرات للنشر معهد الدراسات الإستراتجية ، 2006 ، ص225.

[18] إدابير أحمد، التعددية الأثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مصدر سبق ذكره، ص 31 .

[19] عبد الودود ولد الشيخ، محمد بابا ولد أشفغ) مترجم (، القبيلة والدولة في أفريقيا، ط ، قطر، الدار العربية للعلوم، 2013 ، ص 42

[20] أحمد الرجوب سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2005، ص75.

[21] عبد القادر بدر الدين إكرام،"ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر". أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1981. ص36.

[22] إكرام عبد القادر بدر الدين، مرجع سابق، ص13.

[23] سلوى محمد إسماعيل علي. العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999، ص37.

[24] سلوى محمد إسماعيل علي. مرجع سابق، ص 34.

[25],"Fourth Population and Housing Census: Socio-cultural characteristics of the population, Thematic Report " , National Institute of Statistics of Rwanda ,(2014) ,p.15.

[26] Fourth Population and Housing Census: Socio-cultural characteristics of the population, Thematic Report " , National Institute of Statistics of Rwanda ,(2014) ,p16.

[27] Rwanda : The Impact Of Language Policy And Practice On Children's Learning : Evidence From Eastern And Southern Africa " , Unicef ,(2016) ,PP 2-4.

[28]Rwanda's Constitution of 2003 with Amendments through 2015:

https://www.constituteproject.org/constitution/Rwanda_2015.pdf?lang=en

[29] Billy Bat ware, "Rwandan ethnic conflicts: A Historical Look At Root Causes " ,MA Peace And Conflicts Studies (European peace university , Australia, 2012),p1

[30] Lise Vaule, "Religion and Reconciliation in Rwanda : Is religion an obstacle or a resource in reconciliation? " , Master in Religion, Society and Global Issues,(MF Norwegian School of Theology,2016) , P. 7

[31] - Rangira Béa Gallimore, "Militarism, Ethnicity, and Sexual Violence in the Rwandan Genocide", feature article, P.13

[32] Ibid, P,15.

[33] Zeric Kay Smith ,"Rwanda Democracy And Governance Assessment", USAID Office Of Democracy And Governance , (2002) , P.16

[34] Idem.

[35] Zeric Kay Smith ,"Rwanda Democracy And Governance Assessment", USAID Office Of Democracy And Governance , (2002) , P.36

[36] SOLTANI, El -Mehdi et AIT CHALLAL.Salah. « Représentations culturelles et interculturelles des futurs enseignants de français langue étrangère». Revue Aleph. Langues, médias et sociétés 6, no 2 (décembre 2019) : p233.

[37] SOLTANI El Mehdi, 2020,« *Compte-rendu:* Martine ABDALLAH-PRETCEILLE et Louis PORCHER, Diagonales de la communication interculturelle Paris, Ed Economica/ Anthropos, 1999, 228pages, Revue DIDACSTYLE ,Volume 1, Numéro 2, Université de Blida02, Algérie,P 209.

38- سعد مقص، أمباركة عليوات، اللغة ودورها في التنمية الاقتصادية .*مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*،,(1)*4*، 2019،ص.288.

39- لزهر عبد العزيز، خالد صولي، دور التنوع ا لقبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية(1)4 ,2019، ص366.

[40] – محمد توكل، عبده عبد الكريم، الأناضول، "رواندا.. بلد الإبادات الجماعية سابقا. أنظف عاصمة إفريقية حاليا "العاصمة الرواندية كيغالي تستضيف الأسبوع المقبل القمة الإفريقية الـ27" ، 13.07.2016، على الرابط : https://www.aa.com.tr/ar

[41] SOLTANI El Mehdi, 2020,« *Compte-rendu d'ouvrage : BEACOO J.-Cl. et COSTE D. 2017. L'éducation plurilingue et interculturelle : La perspective du Conseil de l'Europe. Les éditions Didier. Paris. 298 pages*. Revue algérienne des lettres, Numéro spécial Avril 2020 Volume 3, Numéro 3, Centre Universitaire Ain Timouchent. Algérie,P 252.

[42] مايكل هارسج، وتايلر هيدلي، الحياة بعد الإبادة الجماعية – مقارنة بين البوسنة ورواندا، بواسطة قسم الترجمة والتحرير،مركزُ البيان للدراسات والتخطيط، 2015/02/07. على الرابط: http://www.bayancenter.org

[43] – محمد توكل، عبده عبد الكريم، الأناضول، مرجع سابق

[44] مايكل هارسج، وتايلر هيدلي،مرجع سابق